

Distr.
LIMITED

E/CN.4/Sub.2/2000/L.32
14 August 2000

ARABIC
Original: FRENCH

المجلس الاقتصادي
والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

الدورة الثانية والخمسون

البند ١٢(ب)١ من جدول الأعمال

استعراض الجديد من التطورات في الميادين التي ما فتئت اللجنة الفرعية

تعنى بها أو التي قد تعنى بها

استعراض القضايا التي لم تكن موضع دراسات في السابق ولكن اللجنة

الفرعية قررت بحثها

آثار الأنشطة الإنسانية على التمتع بحقوق الإنسان

السيد غيسه والسيد جوانيه والسيد بنهيره والسيد سيك يوين

والسيدة ورزازي والسيد بيمر والسيدة زروقي: مشروع مقرر

٢٠٠٠/... الحالة الإنسانية في العراق

إن اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، بعد أن أشارت في جلستها ... المعقودة في ... آب/أغسطس ٢٠٠٠ إلى قرارها ١/٢٠٠٠ المؤرخ ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٠، وإلى مقررها ١١٠/١٩٩٩ المؤرخ ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٩؛ وقد حرصت على أن تؤكد من جديد أن التدابير مثل الحظر يجب أن تكون محدودة زمنياً وألا تضر بالسكان المدنيين الأبرياء بأي حال من الأحوال كما ينبغي رفعها، لأسباب إنسانية واضحة، حتى وإن لم تتحقق بعد الأهداف المنشورة لهذه التدابير؛ وبعد أن أعادت تأكيد ضرورة احترام ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والأحكام ذات الصلة من اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكولين الإضافيين الملحقين بها، اللذين يحظران تجوييع السكان المدنيين وتدمير ما هو ضروري لبقاءهم؛ وقد أشارت ببالغ القلق إلى

المعاناة الشديدة للشعب العراقي؛ وقد لاحظت أن الأمين العام للأمم المتحدة أعرب في البيان الذي أدلى به أمام مجلس الأمن في ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٠ عن قلقه الشديد إزاء حالة الأطفال العراقيين الذين يعانون ويموتون في حالات عديدة، وفقاً لتقرير أعدته اليونيسيف في عام ١٩٩٩، وأشار إلى ما ذكره عدد كبير من المراقبين من ارتفاع معدل الوفيات والأمراض بين الأطفال إلى مستويات غير مقبوله؛ وقد لاحظت أيضاً البيانات التي قدمها مؤخراً عدد من وكالات الأمم المتحدة والتي تبين أن الأثر التراكمي لأشكال الدمار المرتبطة بالحرب مقروناً بالقيود المفروضة على اقتصاد العراق وتجاريته قوّض إلى درجة بعيدة قدرة العراق على تحقيق الرفاهية لسكانه حلال التسعينات؛ وقد أشارت في هذا الصدد إلى ما ورد في الإحصاءات التي أصدرها حتى الآن مكتب برنامج العراق التابع لمنظمة الأمم المتحدة من أن برنامج "النفط مقابل الغذاء" لا يفي باحتياجات السكان الحيوية إلا جزئياً وإلى ما رأه الأمين العام للأمم المتحدة، في رسالة وجهها إلى رئيس المجلس في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، من أن صناعة العراق النفطية باتت في حالة يرثى لها؛ وقد لاحظت استمرار تدهور مستوى معيشة السكان وسوء التعذير والحالة الصحية، وبخاصة في مجال الماء الصالح للشرب والكهرباء والزراعة؛ وقد رأت مرة أخرى أن أي حظر تكون نتيجته الحكم على شعب بريء بالجوع والمرض والجهل بل الموت، يعد انتهاكاً صارخاً للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذا الشعب وللحقه في الحياة وللقانون الدولي؛ فقررت أن توجه من جديد نداءً إلى المجتمع الدولي، وبخاصة إلى مجلس الأمن، لكي يرفع تدابير الحظر التي تؤثر في الحالة الإنسانية لل العراقيين. وقررت أيضاً حث المجتمع الدولي وجميع الحكومات، بما فيها حكومة العراق، على تحفيض معاناة العراقيين، خاصةً بتسهيل إمدادهم بالأغذية والأدوية وكذلك بسبل تلبية احتياجاتهم الأساسية.

— — — —